

الوثائق الرسمية

الجمعية العامةالدورة الخمسون
اللجنة الأولى

الجلسة العامة ٧

الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥:٠٠
نيو يورك

الرئيس: السيد لوفسانجين اردنسشولون (منغوليا)

لإنشاء الأمم المتحدة ليست وقتا لاستعراض وتوطيد منجزات الماضي فحسب، بل هي أيضا وقت لإدخال عناصر جديدة في أنشطتها لتكيفها مع الحقائق الواقعة الجديدة الناجمة عن المناخ السياسي الذي تغير. وأن نهاية الحرب الباردة والمواجهة بين الكتلتين المتعارضتين لا توفر فرصا جمة للأمم المتحدة فحسب، بل تُملي أيضا الحاجة إلى التحول وإلى محاولة إيجاد أشكال وأساليب جديدة لأنشطتها.

وأمماها في الوقت الحالي فرصة فريدة للتخلص عن المناقشات الأيديولوجية وتركيز انتباها التام على حل المشاكل الملحة. ويثير جدول الأعمال بوضوح مسألة خلق نموذج لعملية نزع السلاح للألفية المقبلة، سامحا لنا بدخول الألفية الجديدة وبزيادة تطوير التعاون في العالم دون حروب وصراعات. وباستطاعة اللجنة الأولى أن تضطلع بدور هام في هذه العملية، ويجب عليها أن تفعل ذلك.

إن النتيجة المثمرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وبقراره بتمديد المعاهدة إلى أجل غير

نظر لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنطونيو دي إيكازا (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٢٥

بنود جدول الأعمال من ٥٧ إلى ٨١ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بـ**نزع السلاح والأمن الدولي**

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
أود أن أتقدم إلى الرئيس وإلى أعضاء المكتب الآخرين بالتهانئ على انتخابهم وأن أتمنى لهم كل النجاح في عملهم.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ إنشاء الأمم المتحدة، ما برح نزع السلاح من الأولويات في أنشطتها. ولا شك بأن هذه المنظمة الدولية ذات السلطة الأكبر قد أسهمت إسهاما كبيرا في إيجاد جو من الثقة والتعاون في جميع أرجاء العالم. ولكنني أود أنلاحظ أن الذكرى السنوية الخمسين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86369

* 9586369 *

معاهدة عدم الانتشار، التي هي معاهدة أساسية في مجال نزع السلاح النووي، معاهدة عالمية حقا.

ونود أن نرحب أيضاً بوفاء الدول النووية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها وفقاً للمادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار. والتصديق المبكر على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها من جانب الأطراف فيها ومشاركة المملكة المتحدة وفرنسا والصين في المفاوضات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية يمكن أن يسهما إسهاماً كبيراً في زيادة تعزيز السلام والأمن.

فالرغبة في أن تصبح السنة الخمسون آخر سنة في وجود الأسلحة النووية رغبة طوباوية، غير أن بإمكان المجتمع الدولي بل يجب عليه أن يفعل كل ما في وسعه للحؤول دون أن تمر خمسون سنة أخرى من التفجيرات النووية. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن جميع الدول المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تبذل قصارى جهدها للانتهاء من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب أوكرانيا ترحيباً قوياً بالقرارات السياسية الهامة التي اتخذتها فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة المتعلقة بنطاق معاهدة الحظر الشامل، وجعلها شاملة حقا. ونعتقد أن جميع الدول، ولا سيما الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، ستتوافق على خيار الصفر، حاضرة جميع التجارب وأن يسمم هذا القرار في إحراز التقدم الملحوظ في العملية التفاوضية.

وفيما يتعلق بالعمل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أود مرة أخرى أن أتوجه بنداء إلى جميع الدول النووية بأن تمتّع عن إجراء تجارب نووية، مدللة بذلك على رغبتها الحقيقة في الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وي ينبغي اتخاذ خطوة لا تقل أهمية في مجال نزع السلاح النووي، وهي إبرام اتفاقية لوقف تكوه غير تمييزية ويمكن تطبيقها عالمياً تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخرى. ونرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة تكون لها ولاية التفاوض بشأن هذه المعاهدة ونعتقد أن عدم قيام اللجنة بأي عمل هام

ممسي، كانت ولا شك الحدث الرئيسي للفترة الأخيرة فيما بين الدورتين. ولقد كان لهذا القرار أهمية خاصة بالنسبة لدولتنا، التي كان طريقها المؤدي إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة الجوهرية بعيداً كل البعد عن أن يكون سهلاً، وهو الانضمام الذي سبقه العمل الأساسي والمكثف. وبالرغم من أن أوكرانيا لم تسع مطلقاً إلى حيازة الأسلحة النووية، فقد وجدت نفسها مع ذلك في الحالة الفريدة المتمثلة في وراثة ثالث أكبر قدرة نووية في العالم.

ولقد كانت أوكرانيا، حتى قبل تفكك الاتحاد الجمهوري الاشتراكي السوفيتي، الأولى في أن تعلن طوعاً عن رغبتها في أن تصبح دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ودون التطرق إلى خلفية هذه المشكلة، أود أن ألاحظ أن موقفنا كان معقولاً وبناءً بالرغم من بعض عناصر سوء الفهم وحتى الضغط فيما يتعلق بما يسمى "المسألة النووية الأوكرانية". وبانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصديقها على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، دللت على رغبتها الثابتة في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، وأيضاً على الطبيعة السلمية لسياساتها ورغبتها في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل.

ولقد أحرز تقدم هام أيضاً في مجال الضمانات الأمنية. وفي هذا السياق أود أن أؤكد على الأهمية التي لا شك فيها للمذكرة الخاصة بالضمانات الأمنية فيما يتصل بانضمام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان إلى معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الذي اتخذه بالإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتدل هذه القرارات على الاتجاه الجديد والإيجابي في الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وينبغي أن تعتبر خطوة أخرى صوب وضع وثيقة قانونية دولية عالمية ذات صلة بالموضوع.

وفي الوقت نفسه أود أن أؤكد على أن أوكرانيا ترى أن الحالة الراهنة - التي تبني فيها دول في العالم أنها استناداً إلى واقع حيازتها للأسلحة النووية، دول وبلدان "العتبة"، لم تتدخل أبداً ولم تتدخل طوعاً عن هذه الأسلحة - لا يمكن اعتبارها حالة مستقرة. والهدف الرئيسي في المستقبل القريب هو جعل

المتخذة في هذا الاتجاه ونعتقد أن هذا العمل سينجز لدى بداية المؤتمر الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي الوقت الذي تبرر فيه الأهمية التي تعلق على المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل تبريراً تاماً، يجب ألا تغيب عن أنظارنا أبداً مشكلة الأسلحة التقليدية. فالصراعات المسلحة المشتعلة في أنحاء العالم المختلفة تدلل بوضوح على أن التسلح التقليدي يعرض حياة البشر للخطر.

وإذ أيدت أوكرانيا المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، باشرت في تطبيق وقف مؤقت مدته أربع سنوات لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد وتحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تحدو حذوها. ورحبت أيضاً مع الارتفاع بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع دولي بشأن إزالة الألغام في جنيف في ١٩٩٥ وقدمنا مقترنات عملية بشأن المساهمة المتوقعة لـ أوكرانيا في مكافحة هذا النوع من الأسلحة.

واضطاعت أوكرانيا بدور نشط في أعمال المؤتمر الاستعراضي في جنيف لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الآخر. ونرحب باعتماد البروتوكول الرابع بشأن أسلحة الليزر المسببة للعمى وتأمل أملاء قوياً بأن تنتهي دورة ١٩٩٦ المستأنفة من العمل الهدف إلى تعزيز البروتوكول الثاني للاتفاقية.

وأوكرانيا ملتزمة أيضاً بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ونرحب بأداء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لمهامه. ونعتبر الشفافية في مجال التسلح تدبراً هاماً ونقوم بتقديم البيانات للسجل. ونحن نؤيد أنشطة الأمين العام، بالتعاون مع مجموعة الخبراء الحكوميين، من أجل زيادة تطوير السجل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ستنتهي السنة الثالثة من عمليات التخفيف بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة لن تدخل أوكرانيا جهداً لكي يكون آثئلاً في وسعها تخفيض أسلحتها وعتادها بموجب المعاهدة.

خلال دورة ١٩٩٥ سيحفز مؤتمر نزع السلاح على بدء أنشطته التي تتعلق بهذه المسألة فور بداية السنة القادمة.

وتجعل هاتان المعاهدتان الهامتان في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح من الملحق جداً تحسين شاطئ المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. وما يُؤسف له أن عمل المؤتمر بشأن طائفة من المسائل الملحة قد حقق تقدماً ضئيلاً مؤخراً ولم تحل مشكلة توسيع عضويته، بالرغم من أن الحالة الدولية الجديدة تتطلب وضع معاهدات عالمية تنفذها بفعالية جميع الدول الأعضاء. ويمكن تحقيق ذلك إذا شاركت جميع الدول المعنية في وضعها.

ومما يسعدنا أنه تم في النهاية تحقيق حل مؤقت في مؤتمر نزع السلاح بشأن توسيع عضويته على أساس قائمة أوسيليفان. وأود أن أعرب عن الأمل بأن يصبح أقرب موعد ممكن للتوصي الذي ورد ذكره في نص هذه الوثيقة حقيقة واقعة لدى بداية الدورة القادمة للمؤتمر.

وتعتبر أوكرانيا أن مسألة ضرورة اتخاذ تدابير ضد الاتجار غير المشروع بالمواد النووية ذات أهمية كبيرة. وأولي منذ وقت طويل اهتمام جدي لهذه المشكلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى معالجتها. وفي هذا الصدد، أعلنت أوكرانيا عن عزمها على تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال التحكم بنقل المواد النووية عبر الحدود ومنع الاتجار غير المشروع بها.

وتتشاطر أوكرانيا، بوصفها دولة غير حازمة للأسلحة الكيميائية اهتمام المجتمع الدولي بروية بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، وتمر الآن بالعملية الدستورية، عملية الاعداد للتصديق عليها. وتحبب الدول التي قامت فعلاً بإبداع صكوك تصدقها لدى الأمين العام.

ولا نزال ندرس اهتمام كبيراً لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية) والتكمينية ودمير تلك الأسلحة بإنشاء نظام دولي لمراقبة تنفيذها. ونرحب بالخطوات الأولى

وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؟ هل تحتاج الحكومات إلى اتفاق ملايين الدولارات على إنتاج هذه الأسلحة الفتاك؟ بينما يتفسى القمر في معظم أنحاء العالم؟ وهل هناك ما يضطر أية أمة إلى تبديد مواردها الشحيحة على تعزيز قدرتها التدميرية في وقت أصبح فيه شوب الحرب النووية بعيداً بالفعل؟ إن الإجابة على كل سؤال من هذه الأسئلة هي "لا" بملء الفم.

ومن حسن حظ الحضارة كما نعرفها أنها قدرت على البقاء نصف قرن دون محرقة نووية. ولم يكن هذا البقاء عفويًا. فنحن نعرف جميعًا تمام المعرفة أن العالم، في بعض المناسبات، كان على حافة الحرب النووية. والحضارة الحديثة تفرض علينا ألا نقاوم بحياة سكان العالم مدة خمسين سنة أخرى. فالآمال المقبلة لن تفهمنا ولن تغفر لنا إذا تركنا الفرصة الذهبية السانحة حالياً لإقرار السلام والأمن العالميين تفلت من أيدينا بتصريفاتنا المستهترة.

وأنا أتكلم هنا عن انتهاء التنافس بين الدولتين العظيمتين، مما سمح للنظام العالمي بفترته يلتقط فيها أنفاسه، ويسعى من أجل السلام والاستقرار العالميين. والبداية التي تمثلت في التخفيف العميق للترسانات النووية الضخمة التي تراكمت أثناء الحرب الباردة ينبغي أن تشجع الأطراف المعنية أن تقوم بما يتجاوز واجبها لتدخل في تعهدات ملزمة تستهدف القضاء على الترسانات النووية كافة في إطار جدول زمني متفق عليه، وبينما يحيط وفد بلدي علمًا على النحو الواجب بتنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ١)، المتعلقة بتخفيف الترسانات النووية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يحدونا وطيد الأمل في أن يشرع هذان البلدان، دون تأخير، في التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)، حتى يتسمى إجراء تخفيضات أعمق، والدخول في مناقشات حول (ستارت ٣).

ونرى أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود في ربيع عام ١٩٩٥، ركز على عملية التمديد أكثر مما ركز على التوجه نحو القضاء النهائي على الأسلحة النووية من خلال تخفيض حسن التخطيط للترسانات النووية. وعدم الاهتمام بهذا الجاحب ترك

ختاماً، أود أن أؤكد من جديد على إيمان وفدي بأن السنة القادمة ستشهد تقدماً ملحوظاً في حل عدد من مشاكل نزع السلاح العاجلة، مثل التوقيع على معايدة الحظر الشامل للتجارب، وبدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ووضع بروتوكول تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، وتغيرات ملحوظة في مجالات أخرى لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأعرب عنأمل في أن تسهم القرارات المتتخذة على أساس العمل البناء الذي تضطلع به لجتنا في التوصل إلى الطريق الأكثر فعالية لتحقيق هذه الأهداف، بما يدل على قدرة الأمم المتحدة على أن تكون خير ضامن للأمن الدولي.

السيد ماتيكو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الاعراب لكم، سيدي الرئيس، ولسائر أعضاء المكتب، عن تهائنا الخالصة على انتخابكم لتوجيهكم مداولات اللجنة الأولى هذا العام. وإنني لعلى ثقة بأن أعمالنا ستتكلل بالنجاح في ظل رئاستكم القديرة.

انقضت خمسون سنة منذ احتفى العالم بنهاية أشد الحروب تدميراً في تاريخ البشرية، حرب جلت خسائر لم يسبق لها مثيل في الأرواح والمعتقلات. والقنبلة الذرية التي أقيمت على هيروشيما وناغازaki كانت تجربة مروعة ما زالت تؤرق الإنسانية وتذكر بمدى هشاشة السلام والأمن الدوليين في خضم التحدي والتطوير المستمر للأسلحة الفتاكـة على أيدي حفنة من البلدان.

وعلى اعتاب القرن الحادي والعشرين، بل وقرب الأسبوع التذكاري الذي سنحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يتquin على هذه اللجنة أن تقيم أخطاء الماضي وان تتطلع إلى المستقبل بروحية واضحة وبناءة. ويجب أن يكون الهدف هو تحرير الإنسان من وبال أسلحة الدمار الشامل الطائشة.

وفي هذه المرحلة، نحن بحاجة إلى أن نطرح على أنفسنا عدداً من الأسئلة في هذا الصدد، وأن نجد لها الإجابات التي تتناسب مع البيئة العالمية الـإيجابية نسبياً التي سادت حقبة ما بعد الحرب الباردة. هل الحضارة الحديثة بكل امكاناتها الدبلوماسية الهائلة تحتاج حقاً إلى الأسلحة النووية

للتتجارب الصغيرة، وهي عاقدة العزم على أن تعمل من أجل إبرام معايدة للحظر الشامل للتتجارب إلى حد انعدام القوة التفجيرية. ولكننا نرى أن ذلك يجب أن يقتربن بامتناع عالمي شامل عن إجراء تجارب نووية توقعها لتوقيع المعايدة في العام القادم. أما مجرد تأييد خيار قوة الصفر التدميرية دون التقيد بوقف اختياري للتتجارب، فسيحول العملية برمتها إلى عملية لا معنى لها.

وإذ تواصل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا بذل التضحيات في ميدان عدم الانتشار، فإنها لا تنتظر مكافأة سوى التعجيل بإنها سباق التسلح. وقد أبرمت أفريقيا مؤخراً معايدة بليندابا، ممهدة الطريق بذلك لإنشاء منطقة افريقية خالياً من الأسلحة النووية. وهذه تكملة ميمونة لمعاهدة راروتونغا وتلاتيلوكو في جنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى المفاوضات المتوقعة بشأن حظر انتاج المواد الاشطرارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الباطئ المتفجرة النووية. وعلى الرغم من أنه تم التوصل فعلاً إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة لذلك الغرض، فإن المفاوضات الفعلية لم تبدأ حتى الآن. وإزاء حقيقة أن العالم به كميات كبيرة من المواد الاشطرارية الصالحة لصنع الأسلحة، يساورنا خوف على سلامته وأمنه، بالنظر إلى وقوع حوادث قليلة تم فيها تهريب هذه المواد، وامكانية أن تستطع في أيدي غير أمينة. ويتعين أن تبدأ، عاجلاً وليس آجلاً، مفاوضات لهذا الغرض. وبالتالي، يرى وفد بلدي أنه من الحيوي ادراج مخزونات هذه المواد في المفاوضات، بدلاً من الالكتفاء بتناول مسألة انتاجها في المستقبل.

واسمحوا لي أيضاً أن أشير بالعمل الطيب الذي قامت به اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نحت على اتخاذ تدابير ضرورية لبدء سريان الاتفاقية. وينبغي أن تكون الأطراف الموقعة على المعايدة، وبخاصة الأطراف التي في حوزتها أكثر الأسلحة الكيميائية، السباقة في التصديق على المعايدة على الفور.

ومما تهم تنزانيا على نحو خاص الفكرة التي نعتز بها، فكرة إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي. وهذه الفكرة ولidea مؤتمر قمة لوساكا في عام ١٩٧٠

الانطباع بأن بعض البلدان أصبحت مؤهلة الآن لحياة الأسلحة النووية إلى الأبد. ولا بد من تصحيح هذا الانطباع حتى لا يرى التمدید إلى أجل غير مسمى تمييعاً للطابع العاجل للالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعايدة.

ولكي يتوصل المجتمع الدولي إلى الهدف المنشود، وهو تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل هذه، يتعمّن على الدول النووية أن تستجمع ارادتها السياسية، بأن تلزم نفسها بموعد نهائي للقضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلدي لعدم توصل دورة عام ١٩٩٥ الموضوعية للهيئة لـ نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن بندين حيوبيين من بنود جدول الأعمال. وهكذا، ولسوء الطالع، طويت صفحات بند الأسلحة النووية والبند المتعلق باستعراض اعلان التسعينيات العقد الثالث لـ نزع السلاح. ومن المؤسف أنه لم يتثن احرار التقدم، آخذين بنظر الاعتبار أن تلك الدورة انعقدت في أعقاب مؤتمر استعراض معايدة عدم الانتشار وتمديدها.

وهذا مثال واضح على مغبة التفاوض بسوء نية. فالدول الحائزة للأسلحة النووية لا ترغب بحق في التخلّي عن أسلحتها النووية وتحاول عرقلة اللجوء إلى نزع السلاح النووي. وأية محاولات لإنشاء ناد خاص، يذكر بأوجهه الخلل المتصلة في معايدة عدم الانتشار، ينبغي مقاومتها.

ووفد بلدي يرحب بالمفاوضات الجارية في جنيف بشأن معايدة للحظر الشامل للتتجارب. فهذه المفاوضات عنصر حيوي الأهمية في عملية نزع السلاح النووي. إلا أننا نأسف لأن أكثر الجوانب ايجابية في هذه المعايدة، وهي الجوانب المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والضمانات الأمنية، لاحظى بالأولوية التي تستحقها؛ رغم أنها تتسم بأهمية قصوى بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتنزانيا تهيب بجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يستجيبوا لجميع شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويشجعنا أن نعلم أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، لم تعد تصر على عتبة من نوع ما

تنضم إلى بقية المجتمع الدولي في البحث عن حلول لهذه المشاكل.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الولايات المتحدة بارسال قوات من أجل دعم السلام في البوسنة والهرسك. ويحدوتنا الأمل في أن يكون ذلك عنصرا حاسما في السعي الطويل إلى السلام في بلد تعرض شعبه النبيل أمدا طويلا لمعاناة لا توصف.

ويجب أن تكون على استعداد في جميع الأوقات لاستقبال السلام يوم حلوله. لقد كانت مأساة نهاية الحرب الباردة تمثل في عجزنا عن الاستجابة بصورة كاملة للسلام المتقلقل الذي أعقبها. وفي هذا السياق، نرحب بالعمل الذي قامت به الأمم المتحدة في ميدان بناء الثقة. وهذا العمل اسهام هام وقيم للغاية.

واستطعنا على المستوى العالمي أن نخنق الفجوة بين خلافاتنا. فقد شهدنا الكثير من التغييرات المثيرة ذات المغزى في حياتنا السياسية والاقتصادية. ولكن لا تزال بعض القضايا الخلافية قائمة.

وفي مجال نزع السلاح، بينما لا تزال المشاكل قائمة، أعتقد أن من أعظم المنجزات التي تحققت حتى الآن رفع ستار السرية الذي كان يحجب موافض الدول إزاء هذه المسألة، وهو ستار الذي كان نتيجة بارزة وعامة للحرب الباردة. ومع أن الدول ستواصل دوما التعامل بعبارات لطيفة ودبلوماسية، فإن قدرا كبيرا من الثقة والصدق قد انبثق عن هذا الانفتاح الجديد.

ويجب أن نواصل هذا الاحساس بالشفافية والثقة. وسوف توجه لجنتنا قدرا كبيرا من عملها صوب هذه الغاية. وتضم الفلبين صوتها إلى بقية دول العالم في تأييد هذه المبادرات وفي الاعراب عن الأمل في نجاحها.

والى اليوم نشهد طرقا جديدة ومبتكرة لبناء الثقة في شؤوننا الدولية. ففي منطقتنا، شرعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمبادرة جريئة لجمع وزراء الخارجية وكبار المسؤولين في البلدان التي لها مصلحة في المنطقة لمناقشة الأمان. وعلى صعيد غير رسمي، اجتمعت البلدان المعنية والمهتمة بمنطقة بحر جنوب

لحركة عدم الانحياز، وما برحت مسألة انشاء منطقة سلم في المحيط الهندي مدرجة في جدول أعمال اللجنة المخصصة للمحيط الهندي منذ أكثر من عقدين. ومع أن اللجنة عملت دون كلل من أجل عقد مؤتمر في كولومبو، فإن هذه الجهد تعثرت على شواطئ عدم تعاون بعض الدول الأعضاء، بقرار بعض الدول الغربية الكبرى وأغلبية المستخدمين للمحيط الهندي بعدم الاشتراك في عمل اللجنة.

وقد اجتمعت اللجنة المخصصة واتفقت على مواصلة المشاورات، وتعلن تزامنا التزامها بالمثل الهامة لإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي، بما فيه مصلحة السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نتاشد المجتمع الدولي أن يعطي عمل هذه اللجنة كل الدعم الضروري والممكن.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد لهذه اللجنة تأييد وفدي الراسخ لجهودها من أجل توجيه هذه الدورة إلى اختتام ناجح.

السيد لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بالنيابة عن وفد بلدي اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى من سبقوني في هذه اللجنة في تهنئة السيد إردنتشلون على توليه رئاسة هذه اللجنة. فبنفضل ما يتمتع به من الخبرة الواسعة والحكمة الرائعة وما يحظى به من المساعدة القديرة من أعضاء هيئة مكتبه، اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ثقتنا بأن عملنا سيختتم اختتاما ناجحا.

والى يوم وأكثر من أي وقت مضى يظل السلام والثقة والأمن المنطلقات الأساسية للنمو والتقدم. ففي الجزء الذي نعيش فيه من العالم، وعلى الرغم من الاختلافات العرقية واللغوية والثقافية، وحتى في ظل المطالب المتضاربة بالحق في الأرضي، استطعنا إقامة مستويات من التعاون السياسيبني عليها استقرار منطقتنا. وفي ظل جو الاستقرار هذا، شهدت منطقتنا مستويات من النمو لم يسبق لها مثيل. ولم ندع الاختلافات تحكم علاقاتنا في المنطقة. بل اخترنا أن نبني على التزامنا المشترك بالسلم وعلى رغبتنا المشتركة في التقدم والتنمية.

وفي أجزاء أخرى من العالم، أدت اختلافات مماثلة إلى نتائج غير مرغوب فيها. ويؤلمنا هذا و يجعلنا

والى يوم لدينا فرصة لم يكن بوسع الذين سبقوانا سوى الحلم بها - فرصة اقامة نظام لنزع السلاح واضح وقاطع دائم. ولكننا نواجه تهديدات قد تحطم آمالنا وتطلعتنا.

ويهدد استمرار رفض الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية لوقف تجاربها النووية تهديداً مباشراً جمّيع جهودنا وجميع تضحياتنا من أجل التوصل في النهاية إلى وقت الانتشار النووي. وينبغي للدول التي تسعى إلى التقليل من خطورة هذه الحالة أن تسأل نفسها ما إذا كانت تريد للمجتمع العالمي البدء بمرحلة جديدة من الخوف والريبة. أن تلك الدول التي تسعى إلى خدمة مصالحها القصيرة المدى والمتزجدة بالاستخفاف بهذه المسألة ينبغي أن تمعن النظر في الواقع البعيدة المدى لأعمالها. ويتبعنا أن نعرب عن مشاعرنا بشأن هذه المسألة بأقوى العبارات، لكي لا يوجد أدنى شك في عزيتنا.

وسيعرض علينا قريباً مشروع قرار لم يسبق له مثيل يعارض التجارب النووية ويدعو إلى وقف اختياري للتجارب النووية.

وبخلاف ما حدث في عام ١٩٤٦، لن يلقى عملنا، ولا ينبغي أن يلقى، آذاناً صماءً: لقد تكلمت الأمم وتكلم مواطنو العالم عن هذا الموضوع ولن تعود الأيديولوجيات تبلبلنا أو لن تعود تجعل المسألة ملتبسة علينا.

إن هذه المشاكل وغيرها تلم بنا في هذه الحقبة الجديدة، لكننا نجحنا أيضاً في اتخاذ بعض التدابير ذات المغزى فيتناول هذه المسائل. وينبغي أن تلهمنا هذه بمواجهة المشاكل الملحة الماثلة أمامنا بعزّ وتصميم فائقين، بغية تحقيق السلام الحقيقي العادل وذي المغزى.

السيد باراك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد جمهورية كوريا، أود أن أهنئ السيد أردانتشولون على توليه رئاسة اللجنة الأولى. وأنا واثق بأن خبرته الواسعة وقيادته القوية ستساعدان في توجيهه عمل هذه اللجنة إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أغتنم هذه

الصين على أساس منتظم لمناقشة إدارة الصراع الممكن.

وعلى صعيد آخر، وفر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ للأكاديميين وواعدي السياسة فرصاً قيمة لتبادل الآراء ومناقشة المسائل السياسية والأمنية في منطقتنا. وهناك مساعٌ مماثلة عديدة في كل أرجاء العالم تستحق الذكر والاشادة. وما يهمنا أن هذه الجهود تعبر عن وجود رغبة حقيقة وصادقة لدى الأغلبية الكبرى من الدول في البحث عن وسائل لحفظ السلام على السلم وصونه.

والى يوم نواجه الواقع المأساوي والفاصل المتمثل في أن انتهاء المواجهة بين القطبين ليس كافياً لأن تتخلى بعض الدول عن امكانية استخدام الأسلحة النووية. وبدلاً من الاسهام في جو الثقة الضروري للمناقشات المثمرة وذات المغزى بشأن نزع السلاح، أجرت عدة دول تجارب نووية، متغافلة تجاهلاً صارخاً الرأي العالمي الساحق.

وكان من بين أول ما واجهته منظمتنا بعد تأسيسها قبل خمسين سنة تضليل جهاز نووي بوصفه سلاحاً للحرب. وبعد تأسيس الأمم المتحدة بستة أسابيع شهد العالم اطلاق عنان قوة الذرة المخيفة.

وكان أول ما فعلته منظمتنا الفتية، البازغة من حرب سبب دماراً لم يسبق له مثيل وازاء التهديد الوشيك للأسلحة النووية، مواجهتها للمسألة مباشرة. وبالتالي كان القرار الأول الذي اتخذته الأمم المتحدة قراراً يعالج الطاقة الذرية ويدعو، في جملة أمور، إلى إزالة الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تكييفها للدمار الشامل من الترسانات الوطنية. وقد اتخذ ذلك القرار، بشأن إنشاء لجنة معالجة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية، بالإجماع في عام ١٩٤٦.

والى يوم نخرج من حرب من نوع مختلف - حرب ليست أقل تكلفة، حرب تخفي فيها السياسة التهديد الجسيم لأسلحة الدمار الشامل. لقد خرجنَا من حرب باردة، ولكننا، وكما حدث في الحرب التي سبقتها، نواجه تهديد الأسلحة النووية بنفس الصورة.

مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وافق الدول الأطراف على أن تمارس الدول الحائزه للأسلحة النووية أقصى درجات ضبط النفس، ريثما يبدأ سريان معاهدة الحظر الشامل. ويود وفدي أن يحث هذه الدول التي لديها خطط مستقبلة لإجراء تجارب نووية أن تمتنع عن إجراء المزيد من التجارب.

وما فتئت جمهورية كوريا تدعى إلى الجسم المبكر لمسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أنه لكي يظل مؤتمر نزع السلاح نظاما عالميا وفعلا حقا لنزع السلاح بوصفه "المحفل الوحيد متعدد الأطراف للتعاون بشأن نزع السلاح"، ينبغي توسيعه وجعله مفتوحا لجميع البلدان ذات الاهتمام الجاد بنزع السلاح. ولذلك نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تكون أبوابه مفتوحة في وجه الدول التي لديها الرغبة في الإسهام والقدرة على الإسهام في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحن نؤيد انضمام الدول الثلاث والعشرين إلى العضوية كمجموعة، على النحو المقترن في تقرير أوسيلفان. ونأمل ألا يحدث لاعتبارات سياسية دخيلة مزيد من التأخير في انضمام المجموعة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار توسيع العضوية المتخذ في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ونأمل أن تحصل هذه البلدان على العضوية في مؤتمر نزع السلاح في أبكر وقت ممكن.

ويعرف باتفاقية الأسلحة الكيميائية اعترافاً واسع النطاق بوصفها معلمًا تاريخياً في مفاوضات نزع السلاح. وبمجرد بدء سريان الاتفاقية، فإنها تبشر بوضع اتجاه جديد لإنشاء نظام لنزع السلاح مثالى وفعال وذلك بالقضاء في نهاية المطاف على أسلحة الدمار الشامل وإنشاء نظام للتحقق يمكن التعويل عليه. بيد أن وفدي يلاحظ بشعور من القلق معدل السرعة القليل للتصديق عليها من جانب الموقعين.

وبغية الوفاء بمطالب المجتمع الدولي لحظر الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها ينبغي أن نعمل خطى مساعدينا لضمان بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أبكر وقت ممكن. لذلك أود أن أحدث الدولتين الحائزتين الرئيسيتين للأسلحة الكيميائية على استكمال إجراءاتها المحلية لتنفيذ الاتفاقية والتصديق عليها دون تأخير.

الفرصة لكى أؤكد له الدعم والتعاون الكاملين لوفدي في المداولة بشأن المسائل الهامة التي تواجه اللجنة.

لقد شاهدنا خطأ فاصلا في ميدان نزع السلاح وذلك بالتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء في أيار/مايو الماضي. ولا شك أن التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم الانتشار سيسمى في كل من عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها. بيد أنه لا يزال يتعين علينا أن نرتقي إلى مستوى مهمة تنفيذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، المعتمدة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد على الأهمية القصوى للإبرام المبكر لمعاهدة تحظر التجارب النووية على نحو شامل وقابل للتحقق. وبوصفنا نصيرا قويا للحظر الشامل للتجارب النووية، ندعوا إلى حظر التفجيرات النووية بجمع أشكالها وفي جميع الظروف وننادي بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أبكر وقت ممكن. وفيما يتصل بالمحطات الرئيسية للهزات الأرضية الخاضعة لنظام الرصد الدولي، يسرنا أن نلاحظ أن محطة أبحاث الهزات الأرضية الكورية في ونجو قد اختيرت بوصفها إحدى المحطات الرئيسية الخمسين في العالم أجمع. ويساعدنا محطة التنفيذ الفعال لشبكة التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ويدعو وفدي أيضا إلى إجراء مفاوضات فورية بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء اللجنة المخصصة لهذا الغرض في الاجتماع العام لمؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس من هذا العام. ونرى أن الإبرام المبكر لهذه المعاهدة من شأنه أن يشكل فتحا آخر في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ومن المؤسف أسفًا عميقاً أن بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية لا تزال منقسمة في إجراء التجارب النووية، بالرغم من التقدم المحرز هذا العام صوب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ففي

نظم فعالة للتنفيذ والتحقق وفقا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال المشاركة الفعالة للدول الأعضاء وتعاونها وروح التوفيق.

أما فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح، فنحن نؤيد الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح من أجل تعزيز الشفافية والافتتاح في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي حين أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية آلية مفيدة، فإننا نرى أن المشاركة العالمية في السجل ستكون مفتاح النجاح. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول على المشاركة في السجل في أسرع وقت ممكن.

وينبغي إيلاء الاهتمام على النحو الواجب لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. ومن المعروف جيداًحقيقة أن الألغام البرية تشكل خطرًا على المجتمعات في فترة ما بعد الصراع. والخطر والبلبلة اللذان يسببهما وجود الألغام البرية يعوقان إعادة توطين اللاجئين، ويعرضان سبيل إيصال الإغاثة والمساعدة الإنسانيتين اللتين تشتد الحاجة إليهما، ويبطئان إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وإعادة بنائه. ونعتقد بأن الطابع الملح والخطير لمشكلة الألغام البرية على الصعيد العالمي قد تم التصدي له في الاجتماع الدولي المعنى بإزالة الألغام، الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٥. ونعتقد أيضاً بأن أفكاراً ببناء عديدة لتعزيز البروتوكول الثاني التابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الآخر، وعرضت في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في تلك الاتفاقية، الذي أنهى دورته في جنيف قبل أسبوع فقط. ويرحب وفد بلادي، ملخصاً بهذه المساعي التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحديد الأسلحة الفتاك، ويلزم نفسه بالمشاركة النشطة في هذه الجهود.

ولهذا السبب، أعلنت حكومتي رسمياً من خلال البيان الذي أدلّى به وزير الخارجية أمام الجمعية العامة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وفقاً مؤقتاً لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد لمدة عام، قابل للتمديد. ويحدوّنا الأمل في أن تتحذّو دول أخرى حذوّنا وأن تعزز الجهود التي تبذلها من أجل تقليل الاصابات البشرية والتكاليف الاقتصادية الناجمة عن استعمال الألغام البرية.

ولقد تم الإعراب عن قلق وإنجذاب كبيرين بشأن المسائل العديدة التي لا يزال من اللازم حلها في اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. ومن أجل تناول هذه المسائل والحفاظ على الزخم السياسي المطلوب، ينبغي أن تسود روح توفيقية بين جميع الدول الأعضاء. وإن كان ليس من الضروري القيام بكل تفصيل قبل بدء سريان الاتفاقية، من الواضح أنه كلما عجلنا بحل المسائل المتعلقة الرئيسية، ازداد سهولة انتقال الاتفاقية من المرحلة التحضيرية إلى مرحلة التنفيذ الكامل.

وحتى يتسعى للمجتمع الدولي الاستخدام الأمثل للغواصات التي ستتأتى من الانضمام الكامل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ينبغي أن نسعى جاهدين أيضاً إلى تحقيق عالمية العضوية. إذ أن كون بعض البلدان، وخاصة البلدان التي يشتبه في استخدامها أو امتلاكها للأسلحة النووية، لا تزال خارج نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يبعث على القلق البالغ لجميع الدول الأعضاء التي تسعى إلى تحقيق أهداف الاتفاقية.

ولهذا يود وفدي أن يحيث البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. إن كون كوريا الشمالية، على وجه الخصوص، وهي دولة معروفة أنها تحوز مخزونات سرية كبيرة من الأسلحة الكيميائية، لا تزال خارج نطاق الجهود الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية، مدعاة للقلق البالغ فيما يتصل بفعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك فيما يتصل بأمن بلدنا. وسيخوض انضمام كوريا الشمالية إلى الاتفاقية وتصديقها عليها وامتثالها الكامل لها تحفيضاً كبيراً من تهديد الأسلحة الكيميائية في المنطقة.

ويود وفدي أن يلاحظ أن قرار المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بإنشاء فريق مخصص للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز الاتفاقية، بما في ذلك تدابير للتحقق من الامتثال لها، يشكل خطوة للأمام صوب القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وقد ثبت أن الدورتين الأخيرتين للفريق المخصص المعقدتين هذا العام في جنيف كانتا مفيدة لغاية في إتاحة تبادل الآراء فيما بين الدول المشاركة.

ويحدو وفدي الأمل في أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل اعتماد

الإعلان الذي بدأ سريانه في شباط/فبراير ١٩٩٢، إضافة إلى التنفيذ الكامل للإطار المتفق عليه.

إننا ندرك أن النهج الإقليمي إزاء نزع السلاح تضطلع بأدوار تتمم على نحو مفید أدوار نزع السلاح العالمي. ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا، ولا سيما منطقة المحيط الهادئ القائم في كاتماندو، آلية لا غنى عنها لتعزيز الحوار الأمني داخل المنطقة، حيث يتضح عدم وجود إطار على نطاق المنطقة للتعاون بشأن مسائل أمنية. وحكومتي، بوصفها مشاركة نشطة في "عملية كاتماندو" وأحد المانحين الرئيسيين لمركز، تأمل أولاً شديداً في ألا تتضرر أنشطة المركز الإقليمي القائم في كاتماندو بتوصية الأمين العام بإغلاق جميع المراكز الإقليمية الثلاثة في وقت يحتج فيه اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى بناء الثقة عن طريق إجراء حوار أمني إقليمي في هذه المنطقة.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن أهمية نزع السلاح وعدم الانتشار قد تم إبرازها مؤخراً بجلاء. وعلى الرغم من بعض خيبات الأمل، فإن مساعدينا المديدة حققت بعض جواب النجاح اللافتة للنظر، بما في ذلك تمديد معايدة عدم الانتشار إلى آخر غير مسمى، وإحراز التقدم في المفاوضات الرامية إلى إبرام معايدة شاملة لحظر التجارب. وتتوقع أن تبرم تلك المعايدة في السنة المقبلة وأن تبدأ المفاوضات بشأن معايدة وقف الانتاج. وبإضافة إلى ذلك، تتوقع أن يبدأ سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن تتعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق نظام للتحقق. هذه هي التطورات الحاسمة التي قربتنا أكثر من بناء عالم أكثر سلاماً وأمناً لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

السيد ضياء الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنهى السيد اردينتشولون على انتخابه رئيساً للجنة الأولى. ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً بأن أعمال اللجنة الأولى ستصل إلى نهاية ناجحة في ظل قيادته المتمرسة.

إن نزع السلاح وصون السلم والأمن الدوليين شكلاً من إنشاء الأمم المتحدة محور أنشطتها. وكان لنهاية الحرب الباردة أثر إيجابي على البيئة الأمنية الدولية، مما أتاح فرصة لتعزيز التعاون في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح والتنمية. ولقد شرعنا في عصر

وفيما يتعلق باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على أن المعاملة التفضيلية في نقل التكنولوجيا المتعلقة بالطاقة النووية والإمداد المستقر للوقود النووي ينبغي منحها للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي الدول التي تمثل تماماً للاتفاق المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمادات فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار. ومن ناحية أخرى، ينبغي تطبيق قيود وعوائق كما يلزم على الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. ولا غنى عن هذه التدابير لتعزيز فعالية نظام عدم الانتشار النووي الحالي.

ونعتقد بأن من الممكن زيادة تعزيز استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية عن طريق ترسیخ ثقافة السلام. وفي هذا السياق فإن النظام القانوني الدولي المتعلّق بسلامة الطاقة النووية - على سبيل المثال، اتفاقية السلامة النووية واتفاقية سلامة إدارة النفايات المشعة - ينبغي وضعه في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية، وهي المسألة التي شكلت تحدياً خطيراً لنظام معاهدة عدم الانتشار، فإن الجهود الدولية التي تبذل من زمن بعيد من أجل حل المسألة دخلت مرحلة جديدة بتوقيع الاطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في جنيف. ونحن نرحب بالاطار المتفق عليه باعتباره خطوة إيجابية إلى الأمام في حل هذه المسألة بصورة نهائية. ويقوم مفتشون تابعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لولاية مجلس الأمن، برصد وتحميم المراقب النووي في كوريا الشمالية دون انقطاع، وذلك حسبما ينص عليه الاطار المتفق عليه. والمناقشات جارية حالياً بين منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية وكوريا الشمالية بشأن تزويدها بمقابلات تشغّل بالماء الخفيف وذلك في سياق تنفيذ الاطار المتفق عليه. وتعتقد حكومتي اعتقاداً راسخاً بأن الحل النهائي للمسألة النووية لكوريا الشمالية لا يمكن تحقيقه إلا إذا امتثلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطيّة تماماً لاتفاق الضمادات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقامت بتنفيذ التزاماتها بعدم الانتشار وفقاً للإعلان المشترك بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وهو

الوقت الراهن أولوية قصوى، هي إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد ظل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، منذ عام ١٩٥٧، تحدياً كبيراً أمام الأمم المتحدة، وبمواجهة هذا التحدي ستتحسن احتمالات تحقيق جميع الأهداف الأخرى لنزع السلاح بدرجة كبيرة.

وقد شاركت بنغلاديش في تبني قرار الجمعية العامة ٤٩/٤٩، الذي يدعو إلى إبرام معاهدة عالمية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها بشكل فعال للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك القرار، أكدت الجمعية العامة مجدداً أن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية واحد من الأهداف التي تحظى بأقصى قدر من الأولوية لوقف سباق التسلح النووي ولتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وقد اعتمد ذلك القرار دون تصويت وأبرز الأهمية الفورية لحظر التجارب. علاوة على ذلك، فإن جانباً كبيراً من عمل مؤتمر نزع السلاح في دورته الأخيرة كرس لمسألة حظر التجارب النووية. ومن العلامات المشجعة أن نرى اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية وقد أنشئت، وأنها تواصل مفاوضاتها المكثفة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب، حيث تتكب على نص متتطور فتحافظ على الاتفاقيات السابقة وتعمل من أجل التوصل إلى توافق الآراء.

وتذبذب نزع السلاح، كي تكون فعالة، يجب أن تكون عالمية، ليس فقط فيما يتعلق بإشراك المجتمع الدولي كلها، وإنما أيضاً بالنسبة لنطاق شموليتها. وفي ظل معاهدة للحظر الشامل للتجارب، يجب أن يكون هناك وقف كامل للتجارب النووية من جانب جميع الدول، في جميع البيئات، وفي جميع الأوقات، ودون أية استثناءات. وهذا، بطبيعة الحال، يتضمن حظر التجارب يكفل أن تكون قوتها التفجيرية صفراء، ويتضمن أيضاً نظاماً للتحقق يكون عالمياً وغير تمييزي.

وقرار بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار باستئناف التجارب النووية إلى أن يتم تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب يجيء في وقت غير مناسب على الإطلاق. وهذه الخطوة، التي اتخذت فور انتهاء أعمال المؤتمر التاريخي، مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض

جديد من العلاقات الدولية، حيث يمكننا أن نعالج مسائل نزع السلاح بطريقة أكثر تركيزاً وواقعية. ولقد شهدنا طوال العام الماضي المزيد من تعزيز جدول أعمال نزع السلاح: فتم بتوافق الآراء تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى آجل غير مسمى؛ وتنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المجمومية والحد منها. وأثناء العام السابق أيضاً شهدنا تقدماً في المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب مع إعلان جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أنها ستوقع على معاهدة حظر التجارب قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. بيد أن التقدم كان متفقاً بشأن مسائل أخرى لنزع السلاح، فبدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم يتحقق بعد، والجهود ما زالت تبذل من أجل تعزيز التحقق من اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية) والتكنولوجية ودمير تلك الأسلحة، وهي الاتفاقية التي بدأ سريانها فعلاً.

وثمة شاغل لا يقل أهمية هو اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وهذه المصادر غير العسكرية التي تزعزع الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية تشكل تهديدات حقيقة للسلم والأمن الدوليين. ويف适用 أن يراعى سعياناً إلى السلم والأمن هذه الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية، لأنها تشكل الأسباب الكامنة للصراعات. وهذا يعطي شعوراً حقيقياً بأهمية وإلحاحية المهام الموكولة إلى اللجنة الأولى.

وبالنسبة لنا في بنغلاديش أصبح نزع السلاح العام الكامل التزاماً دستورياً، وإننا نؤمن بأن الهدف النهائي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هو ضمان الأمن على جميع مستويات نزع السلاح. ولا نزال ملتزمين بهدف نزع السلاح العام الكامل وعدم استخدام القوة في الشؤون الدولية.

إن نزع السلاح العام الكامل ليس بحد ذاته مهمة وحيدة وإنما عملية كاملة تحتوي على الكثير من التحديات المنفردة التي يجب على أعضاء المجتمع الدولي أن يواجهوها معاً، في مجملها، وخطوة خطوة. والخطوة الأولى، وهي لذلك الخطوة التي تولى في

الخاص بالقضاء على جميع الأسلحة النووية. وبنغلاديش باعتبارها طرفا في معاهدة عدم الانتشار - توافق تماما على جميع أحكامها وتولي الأولوية القصوى لمنع السلاح النووي.

ويسر بنغلاديش أن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ قد أسفه عن مزيد من التعزيز لمعاهدة عدم الانتشار. إن المعاهدة لا تزال قيمة، إذ تحتوي على الالتزام الوحيد من جانب الدول النووية بمنع السلاح الكامل. وإن التقدم في نزع السلاح النووي يعتمد اعتمادا كبيرا على التنفيذ السريع لل المادة خامسا من معاهدة عدم الانتشار. وبنغلاديش تحبى أيضا تعزيز عملية استعراض تنفيذ المعاهدة، والاعتماد الاجتماعي لإعلان المبادئ والأهداف الذي يوفر للمجتمع الدولي إطارا سياسيا وقانونيا يعمل فيه. والتمديد الناجم لمعاهدة عدم الانتشار لمدة غير محددة يعد ملما يبرز في طريق بحثنا الجماعي عن عالم يتشارط فيه السلام والأمن، ويجب أن ننظر إليه باعتباره ملهمًا للإكمال الناجح للأعمال التي تنتظرنا. ولقد حانت الآن الفرصة الميمونة التي يجب انتهازها وعدم التفريط فيها.

وبنغلاديش، باعتبارها دولة مراقبة غير عضو في مؤتمر نزع السلاح، مستعدة للإسهام في المناوشات الهامة في مجال نزع السلاح، ولبلوغ تلك الغاية تسعى إلى أن تصبح عضوا في المؤتمر. وزيادة عضوية مؤتمر نزع السلاح يجب أن ينظر إليها باعتبارها مسألة عاجلة وهامة، وذلك ليس فقط بفرض زيادة عدد الدول المشاركة اشتراكا مباشرا، وإنما أيضا لزيادة الاهتمام بتنشيط المنظمة واهتماماتها وزيادة القوة الدافعة للقيام بذلك. وإن بلدي، متشجعا بالقرار الرئاسي في مؤتمر نزع السلاح بالسماح لبنغلاديش و ٢٢ دولة أخرى بأن تصبح أعضاء في المؤتمر في أقرب وقت ممكن، ليدعوا إلى التنفيذ السريع لذلك المقرر.

وبنغلاديش تؤيد تأييدها تاما الجهود الرامية إلى القضاء على سائر فئات أسلحة الدمار الشامل.

إن الطابع الفريد الذي تتسم به اتفاقية حظر واستحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية ودمير تلك الأسلحة وهو طابع نزع السلاح العام الكامل، يحظى بالتقدير الكبير باعتبار الاتفاقية

المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥، تتعارض مع الوثيقة التي اعتمدتها المؤتمر ومع أحكامها المتعلقة بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وهذه التطورات المثيرة للانزعاج لن تساعد في الدفع قدما بتطوير الاتجاهات الإيجابية التي لوحظت مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي، وبشكل خاص فيما يتعلق بالإكمال الناجح للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. ويجب علينا أن نعتبر استئناف التجارب النووية تهديدا لتنفيذ تدابير أخرى في مجال نزع السلاح، وبخاصة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبنغلاديش تؤكد مجددا اعتقادها الراسخ بأن تجديد وقف اختياري مؤقت لجميع أنواع التجارب النووية فورا سيكون بالغ الفائدة في الإسراع بعملية المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ويشجع الدول النووية بقوة على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس خلال هذا الوقت الحاسم.

ووفقا للمبدأ الرئيسي الخاص بـ نزع السلاح العام والكامل نعتقد أن نزع السلاح ليست له حدود جغرافية، ويجب أن يعتبر ذا أولوية على جميع المستويات - العالمية والإقليمية والثنائية. ومع أن التقدم على المستوى الدولي كان أحيانا محدودا، فإن الجهود الإقليمية والثنائية في ذلك الاتجاه، بما في ذلك جهود مراكز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح، كانت مشجعة في قدرتها على وقف تقدس الأسلحة المزعزع للاستقرار في بعض مناطق العالم.

لقد شاركت بنغلاديش في تبني قرار الجمعية العامة ٤٩/٧٢، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وهي ملتزمة التزاما تاما بهذا المفهوم وتحث جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إليها كدول غير حازمة للأسلحة النووية. وإننا نرى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومناطق السلم يمكن أن تكمل الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي الخاص بالقضاء التام على الأسلحة النووية، إذ تتيح للدول المجاورة أن تكرس جهودها لتحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي لشعوبها.

لقد ظهر اهتمام عام واسع المدى بتجنب المزيد من انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق الهدف النهائي

وتأمل بنغلاديش بإخلاص أن يتحقق انخفاض مستمر في النفقات العسكرية للعالم كله التي تزيد على الشواغل الأمنية المنشورة، وأن يجري تحويل جانب كبير من الأموال المتربعة عن الخفض إلى أغراض التنمية. إن عائد السلم هذا سيكون استثماراً في سلم وأمن ورفاه الأجيال المقبلة.

والتهديدات الاجتماعية - الاقتصادية غير العسكرية للأمن لا يمكن المغالاة في التأكيد على خططها، وينبغي أن ينظر فيها على قدم المساواة مع الجوانب العسكرية لنزع السلاح. ويتعين على البلدان النامية والدول المصدرة للأسلحة على حد سواء أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في اتفاق الدول على الأسلحة وفي تصدير الثانية لها. وبذلك تتمكن الدول من تكيف اتفاقها العسكري وتحويله إلى الشؤون المدنية والاجتماعية - الاقتصادية بحيث يجسد على النحو الملائم الواقع ما بعد الحرب الباردة وأولوياته ويمول الدفاع بما لا يتجاوز المتطلبات الأمنية المنشورة.

ومن رأينا أن اتباع نهج جديد وشامل وكلى للأمن ونزع السلاح والتنمية لازم في هذه المرحلة. فجميع المسائل لا تزال متراقبة تراقباً لا ينفصّم ولا يمكن فصلها. ويتعين على كل دولة وكل منطقة أن تضطلع بدورها. وإن من شأن النهج المتكامل، الذي يأخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار، أن يمكن المجتمع الدولي من العمل بأكبر قدر من الفعالية صوب تحقيق أهداف نزع السلاح والأمن.

ويجب علينا أن نستعد للدورة الاستثنائية الجديدة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي اتفقت عليها الجمعية العامة من حيث المبدأ والتي يعتزم عقدها في أواخر التسعينيات. وستكون تلك الدورة مناسبة ملائمة تماماً يجري فيها تقييم التقدم المحرز في متابعة آخر التطورات، وستتيح فرصة تعبير فيها الدول الأعضاء عن أفكارها بشأن جدول أعمال نزع السلاح في نهاية القرن وبداية الألفية المقبلة.

السيد فيليستي (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الخمسين وأن أعرب عن

خطوة إيجابية نحو الهدف النهائي الخاص بنزع السلاح العام والكامل. ومع ذلك فإن الخطى البطيئة التي يصدق بها الموقون على الاتفاقية يجب ملاحظتها بقلق. ومما يكتسي الألحاحية قيام جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالتوقيع والتصديق عليها حتى تدخل حيز التنفيذ.

لقد حدثت تطورات هامة في مجال الأسلحة البيولوجية أيضاً. والمواضيع المتعلقة بإبرام حكم ملزم قانوناً يوفر وسائل تحقق من تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكنولوجية ودمير تلك الأسلحة، تحركت خطوة أخرى بإنشاء لجنة خاصة لدراسة مقترنات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وينبغي بذلك الجهود لوضع نظام للشفافية ملزم قانوناً قبل عقد مؤتمر استعراضي يعني بالاتفاقية في أواخر ١٩٩٦.

وتعتقد بنغلاديش اعتقاداً راسخاً أنه ما من تدبير من هذه التدابير ينبعي أن يعوق التعاون الدولي والاتجار بالتقنولوجيا الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك إلغاء القيود على تصدير التقنولوجيا الكيميائية والبيولوجية.

إن النقل المرصود بدقة للتقنولوجيا المستخدمة في الأغراض السلمية يمكن أن يؤدي دوراً قياماً في تشكيل نظم عدم الانتشار وبناء أسس التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وذلك بتعزيز الاستخدام السلمي للتقنولوجيات الجديدة. وبنغلاديش تؤيد فكرة قيام الدول المصدرة والمتنقية بإعداد مدونة سلوك دولية لتهيئة بيئة آمنة يمكن فيها رصد نقل التقنولوجيات الجديدة واستخدامها في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

إن أسلحة الدمار الشامل تحظى، بطبيعة الحال، باهتمام أكبر من الاهتمام الذي تحظى به الأسلحة التقليدية. إلا أن التكديسات المتزايدة لتلك الأسلحة، التي لا تتناسب مع الشواغل الأمنية المنشورة للدول الحائزه لها يمكن أن تكون أيضاً عاماً مزعزاً للاستقرار فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ويجب أن نتخدّ نهجاً تاريخياً لنزع السلاح، وبالتالي لا يتضمن فقط أسلحة الدمار الشامل، وإنما الأسلحة التقليدية أيضاً.

مجموعات الدول. إن هذه الإعلانات تتناقض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما النص بأن تمنع جميع الدول الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى. وهذه البيانات عندما تصدر لا يمكن إلا أن تعتبر بيانات استفزازية تكشف عن ازدراة لجهود المنظمات الاقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والسلام. وانطلاقاً من هذا، يتعين على المنظمات الاقليمية والدولية والمجتمع الدولي بأسره أن ينظر في التدابير الملائمة لتشجيع الدول الأعضاء على الابتعاد عن هذه البيانات الطائشة. وأن يرد عليها بشكل حاسم.

وتؤيد استونيا زيادة تعزيز الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة التقليدية. ونحن على اقتدار راسخ بأنه يتعين على الدول، على أقل تقدير، أن تلتزم بحدود الأسلحة التقليدية المكرسة في الاتفاقيات التي يكون عدد من الدول قد قبل بها. والذرع بالمتطلبات الأمنية لزيادة عدد الأسلحة التقليدية سيعرقل ولا شك ذات الغرض من المفاوضات التي تلتزم البلدان من خلالها لا بتعزيز الضمادات الأمنية الحيوية فحسب بل أيضاً بتعزيز مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وإذا تعين تنقح الاتفاقيات فينبغي أن يكون التنقح فقط في اتجاه الخفض الاضافي لحدود الأسلحة التقليدية وليس الزيادة.

وختاماً، يود وفدي أن يعرب عن ايمانه بأن القرارات التي تتخذ أثناء المداولات في هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة ستدعم عملية نزع السلاح وتتوفر أمناً معززاً لجميع أمم العالم الكبيرة أو الصغيرة.

السيد نياغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم للسيد إردى تشولون بتهانينا الصادقة على انتخابه لإدارة مداولات هذه الهيئة الهامة. وأود أن أؤكد له تعاؤن وفدي التام معه في مساعيه الرامية إلى انجاح مداولاتنا. وأتقدم بالتهانئ أيضاً إلى باقي أعضاء المكتب. كما يسرنا أن نرى السيد سهراب خيرادي أميناً للجنة.

أود بادئ ذي بدء أن أؤكد تأييد وفدي التام للبيان الهام الذي أدلّى به ممثل إسبانيا، السفير مارتنيز مورسليو، في بداية المناقشة العامة في اللجنة الأولى نيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة

التهانى لنواب الرئيس والمقرر. ويتمى الوقد الاستوني لهم كل نجاح في أدائهم لمهامهم واضطلاعهم بمسؤولياتهم فيما يتصل ببعض بنود جدول الأعمال البالغة الالاحاج. وأود أن أتعهد لهم بدعم وفدي وتعاونه التامين.

المعروف أن استونيا أعلنت تأييدها للبيان الذي أدلّى به ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إلى عضويته. فقد أعرب ذلك البيان تماماً عن موقف استونيا بشأن المسائل الحاسمة المدرجة على جدول الأعمال. ولكنني أود هنا أن أكرر موقفنا إزاء بعض البنود الأساسية لـبلغ اللجنة فهم استونيا لبعض النقاط التي تعتبرها حيوية.

في مؤتمر ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها أعربت استونيا عن رأيها بأن تفكيك الأسلحة النووية ينبغي أن يكون هدفاً ثابتاً. ويتعين علينا جميعاً أن نعتبر تأييد عدم انتشار الأسلحة النووية معياراً شاملـاً. وترى استونيا أي خفض الأسلحة النووية ومراقبتها لن يقلل من مخاطر إساءة استخدام الأسلحة النووية فحسب بل أيضاً من احتمالات وقوع حوادث نووية وابتزاز نووي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالبيان الذي أدلّى به وزير خارجية استونيا أثناء المناقشة العامة في الدورة الخمسين للجمعية العامة. فقد أعلن الجمعية العامة بإغلاق مرفق تدريب للغواصات النووية السوفياتية في استونيا قبل شهر تكريباً.

انتقل إلى مفهوم الأمن القومي. لقد دفع بحجة أن هذا المفهوم يلمح إلى إنشاء قوة عسكرية كافية لردع الغزو. ودون المساس بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي باعتباره تعاؤنا فيما بين الأمم. ومن ثم فإن استونيا ترى أن نزع السلاح ينبغي أن يعتبر أيضاً عملية تضع تعريفاً جديداً لعبارة "الأمن القومي" و "الأمن العالمي".

أود أن أدلّي ببعض ملاحظات بشأن النقاط التالية التي يرى وفدي أنها تقوض جهود المنظمات الاقليمية والدولية الساعية إلى إقرار السلام والأمن.

وبخلاف جهود وانجازات المنظمات الدولية في الشؤون الأمنية، ما زلنا نسمع تهديدات غير لبقة باستخدام القوة العسكرية ضد الدول الأخرى أو

ويسرنا أن نلاحظ أنه خلال دورة ١٩٩٥ لمؤتمر نزع السلاح تحقيق تقدم مسجع في عدد من مجالات التعاوض الهمة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ويعلق وفدي بلدي أهمية كبيرة على صياغة مواد المعاهدة الخاصة بنظام الرصد الدولي. وهذا النظام بدعمه بعمليات تفتیش موقعی فعالة وتعزيزه بالمشاورات وبإجراءات التوضیح، ينبغي أن يتمکن من كشف الحوادث المریبة وحالات عدم الامتثال المحتملة. مع ذلك، لا تزال هناك مسائل هامة ينبغي حلها، مثل نطاق المعاهدة والواجبات الأساسية. وهيكل نظام الرقابة الدولية، وتمويل أنشطة التنفيذ والهيكل التنظيمي للهيئة المقبولة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب - أي مقرها وهيكلها ومهامها. وتتشاطر رومانيا وجهة النظر التي ترى أنه يجب على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تحظر جميع التجارب النووية في كل مكان وإلى الأبد. وإننا نرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا فرنسا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى المملكة المتحدة. بتأييد حظر يكفل أن تكون القوة التفجيرية للتجارب صفراء، كطفرة كبيرة في التحرك قدما نحو التوصل إلى اتفاق بشأن المادة المتعلقة بالنطاق.

وطبقا لبرنامج العمل الوارد في الوثيقة المتعلقة بمبادرى وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، يتضرر أن تكون ١٩٩٦ سنة الانتهاء من معاهدة الحظر الشامل. ونرى أن هذه الغاية ما زال من الممكن تماما بلوغها. ويطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود مستمرة من جانب جميع الدول المشاركة للحفاظ على المناخ الدولي للثقة المتبادلة وتحسينه. ونعرب عن ترحيبنا وتقديرنا لجميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على تعهداتها بالإلتضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد أقصاه نهاية ١٩٩٦.

وتخر رومانيا بأن تكون من بين الدول التي ظلت تؤيد بحزم البدء المبكر للمفاوضات بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وتتمسك حكومة بلدي بوجهة نظر مفادها أن تضمین وقف انتاج المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية في صك ملزم قانونيا من شأنه أن يطمئن المجتمع الدولي بأن هذه المواد لا يجري انتاجها أو اقتناصها في الخفاء. ومن شأنه، علاوة على ذلك، أن يدفع إلى الأمم بجدول أعمال نزع السلاح النووي وأن يقيد انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن

اليه، بما فيها رومانيا. وهذا التأييد يجسد العزم الراسخ لبلدي على الاندماج في الهيكل السياسي والأمنية الأوروبية والأوروبية - الأطلسية، وعلى الإسهام بصورة مباشرة في النهوض بقيم هذه المجموعة من الأمم وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الاستقرار والسلم والأمن في أوروبا وفي العالم أجمع.

وانطلاقا من هذه الروح، ساهمت رومانيا بنشاط في تحفيض ترسانات الأسلحة التقليدية، والشفافية الحقة في الأنشطة العسكرية وزيادة الثقة بين الدول في أوروبا. وأن معاهدة السماوات المفتوحة، ورومانيا عضويتها، تشكل حجر الزاوية في الجهد المبذول للتغلب على الشك والريبة. كما تشارك رومانيا بنشاط في مجلس التعاون لدول شمال الأطلسي وفي شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل برنامج السلام التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والسلام والتعاون والأمن في المنطقة.

يعد عام ١٩٩٥ عاما هاما في مجال نزع السلاح والأمن في العالم. فقد شهد، أولا، القرار التاريخي المتتخذ في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لجعل المعاهدة دائمة. وهذا القرار بالإضافة إلى مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وتعزيز عملية استعراض المعاهدة، يعد حدثا هاما، لا لتعزيز نظام عدم الانتشار فحسب، بل أيضا للنهوض المستمر بالحد من الأسلحة ونزع السلاح. ويتوقع الآن أن تضطلع معاهدة عدم الانتشار بدور حيوي في تعزيز الاستقرار النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية وعملية نزع السلاح، وكذلك تعزيز التعاون العالمي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي إطار معاهدة عدم الانتشار، التي تم تمديدها إلى أجل غير مسمى، واستفادة من الاتجاهات الايجابية للمناخ الدولي العام، ينبغي للمجتمع العالمي أن يسعى دون إبطاء إلى تحقيق عدد من الأهداف الهمة وهي: الانتهاء من معاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز منتصف ١٩٩٦، وبدء مفاوضات مضمونة ومثمرة بشأن اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى، وتعزيز الحوار بشأن زيادة الضمادات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، نأسف لأن الاختلاف بشأن بعض الجوانب منع من تعديل البروتوكول الثاني لحماية المدنيين من الألغام البرية المعمّرة المضادة للأفراد وبعد أن صادقت رومانيا على الاتفاقية، فإنها تتطلع إلى أن تسهم الاتفاقية إسهاماً تاماً في التغلب على الصعوبات الحالية واعتماد التعديل الذي طال انتظاره في المؤتمر الاستعراضي التالي.

وسمحوا لي أن أؤكد مجدداً على قناعة وفدي القوية بأن الأوّل قد آن لبدء نقاش مهني ملموس بشأن الشفافية في مجال التسلح، وهي المسألة التي اتصلت دوماً بنزاع السلاح والأمن الدولي والتي تشكّل تحدياً حاداً ومثيراً في البيئة الدوليّة الّيوم. ونشر عميق القلق إزاء التزايد المستمر والعشوائي في توريد الأسلحة التقليدية إلى منطقتنا وإلى أجزاء أخرى من العالم. علاوة على ذلك، يمكن لانتهاج سياسات تفضيلية في مجال الأسلحة التقليدية أن يخل بتوازن القوى - الذي أرسى أساسه بمدّور الزمن أو بموجب اتفاقيات دولية في العديد من المناطق الحساسة.

أما مسألة الشفافية في مجال التسلح فهي مسألة معقدة وحساسة إلى أبعد حد لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن الدول في فترة حافلة بالاضطراب وعدم اليقين، فترة يسودها الشك وعدم الاستقرار والرببة في مختلف مناطق العالم. إلا أن الوعي العام بالمخاطر والتحديات لا يجوز أن يثنينا عن التعاون، بل يجب بالأحرى أن يحضر تصميمنا على التعاون. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يوجد سبب وجيه لتجنب هذا الموضوع. بل على النقيض من ذلك، تحتاج مشكلة الشفافية في التسلح إلى دراسة عاجلة ودقيقة.

وبالنظر إلى تعقد هذه المسألة، ينبغي أن يتخذ حالها نهج تدريجي، بدءاً بالجوانب المفاهيمية، ثم التقدم خطوة خطوة نحو تدابير عملية المنحى. ومراعاة لهذه المتطلبات الأساسية، قدمت رومانيا لمؤتمر نزع السلاح اقتراحها بوضع مدونة سلوك لنقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. كما رحّبنا بأفكار مماثلة قدمتها استراليا وأيرلندا ونيوزيلندا.

إن فكرة مدونة السلوك يقصد بها أساساً ايجاد شعور بضبط النفس والمسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وهي أيضاً تتوخى الحفاظ على الأمان المتساوي وغير المنقوص للدول عند أدنى

ينظر في مسألة الوقف دون إبطاء، وأن يركز، في المرحلة الأولى، على مسائل النطاق والتحقيق الفعال للمعاهدة، بهدف كفالة طابعها غير التمييزي والانضمام العالمي إليها.

وبالنسبة للضمادات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإننا نرجو أن يتم، عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٣/٤٩، تهيئه الظروف لبدء المفاوضات بشأن صك ملزم دولياً بشأن هذا الموضوع.

وإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا سابق لها حقاً كمعاهدة متعددة الأطراف وعالمية وشاملة وقابلة للتحقق، تنص على إلغاء فتنة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. وفي هذه المرحلة، نعتقد أنه ينبغي تجديد الجهد لضمان بدء تنفيذ الاتفاقية والانضمام العالمي لها وإعداد لتنفيذ هذا الصك القانوني الهام في المستقبل.

ويسعدني أن أبلغ اللجنة بأن البرلمان الروماني صادق بالإجماع على الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وأن صكوك التصديق قدمت إلى الوديع. وفي الوقت نفسه، اتخذت التدابير الازمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استحداث هيئة وطنية وإعداد مشروع قانون بشأن إنفاذ أحكام الاتفاقية ذات الصلة.

ولقد أعيق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ حتى الآن بسبب عدم وجود آلية فعالة للتحقق تضمن الإشراف الدولي على الامتثال. وتعمل رومانيا مع البلدان التي تشاركنها التفكير من أجل انجاز مشروع بروتوكول للتحقق، ينبغي أن يوفر في رأينا مجموعة فعالة من التدابير، مثل تبادل البيانات، والرقابة على الصادرات، والوسائل التقنية الوطنية وعمليات التفتيش الروتينية والتتفتيش بالتحدي. وإننا نحث على الانتهاء من صياغة مشروع البروتوكول في أسرع وقت ممكن، ونفضل أن يتم ذلك قبل بدء المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية المقرر عقده في الخريف المقبل.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر فيينا لاستعراض اتفاقية الأسلحة الإنسانية المعقود مؤخراً بشأن وضع بروتوكول إضافي لهذه الاتفاقية يحظر استخدام ونقل أسلحة الازر التي تسبّب العمى.

نفس في ممارستها للتجارب النووية. وللأسف خابت آمال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتطلغاتها، عندما تصرفت دولتان حائزتان للأسلحة النووية بما يتعارض مع مناخ التفاهم والتعاون الدوليين الذي نتج من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ومن نافلة القول أن استمرار هذه الأنشطة النووية لا يبشر خيراً بالنسبة للثقة التي وضعتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هاتين الدولتين أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها. كما أن هذه الأنشطة لا تسهم في خلق المناخ المؤاتي للتعجيل بالانتهاء من المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وفي مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها، التزمت الدول الأطراف أيضاً بإتمام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وينبغي تشجيع مؤتمر نزع السلاح، من خلال لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية، على إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب على وجه السرعة. ومن المشجع أيضاً أن خيار "قوة الصفر التفجيرية" بدأ يحتذب اهتمام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. أما بالنسبة لبوتسوانا، فإننا نحيط بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب تحظر بالكامل جميع التجارب النووية دون استثناء.

ويرى وفد بلدي أن هناك حاجة، على نفس القدر من الأهمية، إلى التبشير بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغراض صنع الأسلحة. ذلك أن عدم وجود مثل هذا الصك يهدد بجهاض بحاجتنا وإنجازاتنا في ميدان نزع السلاح النووي، لأن ذلك سيضمن الاستمرار في إنتاج الأسلحة النووية حتى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

ومع أننا نقدر أهمية قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الخاص بالضمانات الأمنية، مما زلتا نرى أن أفضل ضمان لنا هو صك دولي ملزم قانوناً. يلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها. فبعد أن تخلينا عن خيار الردع النووي، أصبح لنا حق مشروع في الرادع الآخر الوحيد، وهو الحصول على تأكيد واضح وقاطع بأننا لن تكون أبداً أهدافاً للأسلحة النووية. أيا كانت الوسيلة، وتحت أية

مستويات التسلح. أما مبادئ السلوك والمعايير الأساسية التي ينبغي اتباعها لدى التفكير في نقل الأسلحة، أو تجنب نقل الأسلحة، والآلية الملائمة لتشاطر البيانات والمشاورات فينبغي أيضاً أن تؤخذ في الحسبان عند مناقشة صك دولي من هذا القبيل. وبالطبع، فإن مدونة السلوك هذه يجب أن تكون مفتوحة للدول كافة، لضمان أن تتحقق كل أهدافها المنشودة.

فلننأخذ إجراءات في هذا الميدان، ولنبحث كل المحافل الدولية التي تعمل على وضع مثل هذه المدونة أو تبحث إمكانية وضعها، على إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالأنشطة التي تضطلع بها في هذه الاتجاهات.

السيد بوانغ (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بوتسوانا أن يهنئ رئيس اللجنة وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم حديثاً لمناصبهم. لقد كان انتخاب السيد أردنشلون، ممثل منغوليا، بالتزكية لمنصب الرئاسة، دليلاً على ثقتنا فيه، وإشادة في محلها بمهاراته الدبلوماسية المشهود لها. وما من شك في أننا، في ظل قيادته القديرة، سنجري مداولات مرضية ومثمرة أثناء هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة.

كانت سنة ١٩٩٥ سنة تاريخية بحق، ليس فقط لأنها تتوافق مع مرور ٥٠ سنة على وجود الأمم المتحدة، ولكن أيضاً بسبب التقدم التاريخي المحرز في جدول أعمال نزع السلاح. فالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وافقت بالإجماع على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، على الرغم من بعض التردد الذي أبداه عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الذي انضم إلى ركب التمديد إلى أجل غير مسمى بسبب قراراتين سابقين، مما دلل على التزام الجميع دون استثناء باحترام التزاماتهم بموجب المعاهدة. وأشار هنا بالطبع إلى آلية "تعزيز عملية استعراض المعاهدة"، وـ"مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وأود أن أؤكد بصفة خاصة على هذه النقطة الأخيرة.

في معرض "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" دعت الدول الأطراف الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التخلص بأقصى درجات ضبط

الأولى في عملها. ولا نرجو إلا أن يؤدي هذا الترتيب إلى تمكين اللجنة من أن تعمل بفعالية وتساعد المنظمة على تخفيف نفقاتها الآخذة في التصاعد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمعنا إلى جميع المتكلمين المسجلين في قائمة اليوم. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد البيانات التي يدلّى بها ممارسة حق الرد بمدة عشر دقائق.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أرد على البيان السخيف الذي صدر عن ممثل كوريا الجنوبية بشأن بلدي.

يعرف العالم أجمع أن بلدي مر بتجربة مريرة تعرض فيها لهجمات الأسلحة الكيميائية التي استخدمت في الحرب الكورية. وعليه، فإننا نعارض، من حيث المبدأ، استخدام الأسلحة الكيميائية. غير أننا الآن في حالة وقف إطلاق النار، ونلاحظ أن بعض أحكام الاتفاقية يمكن أن يساء استغلالها وأن تستخدم ضدنا. ومن غير المنطقي أن يحثنا العدو، الذي هو في حرب معنا، على التوقيع على الاتفاقية.

إن المهمة الرئيسية في شبه الجزيرة الكورية هي التوصل إلى ترتيب سلام جديد، أما التوقيع على الاتفاقية فهو حقنا السيادي. وهذه مسألة لا ينبغي لكوريا الجنوبية أن تتدخل فيها. كما أن ممثل كوريا الجنوبية قال شيئاً عن تنفيذ اتفاق الصمامات. إننا نقوم حالياً بتسوية المسألة النووية مع الولايات المتحدة. وهذه المسألة لا يمكن تسويتها إلا فيما بيننا وبين الولايات المتحدة.

وأعتقد أن ممثل كوريا الجنوبية لا يعلم أن مفتاح تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية يمكن في تنفيذ الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وكوريا الجنوبية لا تملك المؤهل اللازم للتكلم عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، لأنها ارتكبت جرائم ضد الأمة بطلبيها مظلة نووية من قوات أجنبية وسمحت لها بوزع أسلحة نووية في الأراضي الكورية.

ذرية كانت. بل إننا نقول، علاوة على ذلك، أن الأسلحة النووية لا يجوز أبداً أن تستخدم ضد أحد، لأن أي أحد سواء سيكون ضحية غير مقصودة. وعزوف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن السعي إلى اعتماد صك من هذا النوع سيظل وبالتالي مصدراً لقلقنا العميق.

وعلى غرار أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ، تتطلع البلدان الأفريقية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. واختتم المفاوضات المتعلقة بالنص النهائي لمعاهدة بشأن منطقة أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، واعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لمعاهدة بليندا، مما الشهادة على عزمنا المعقود على تحقيق هذا الهدف. ويحدونا الأمل في أن نحظى من الدول الحائزة للأسلحة النووية، مثلما حظيت معاهد تلاتيلوكو، بالدعم والتعاون اللازمين لإنشاء تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

أما الإتجار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد الدولي، فإنه يشكل لنا مصدر قلق بالغ. فهذه الممارسة اللعينة لا تؤدي فحسب إلى زيادة زعزعة استقرار الدول، بل إنها تساعد أيضاً على تفاقم الآفات الاجتماعية التي استشرت في بلدان كثيرة. وزيادة معدل جرائم العنف والإتجار غير المشروع بالمخدرات ترتبط ارتباطاً مباشرًا باستفحال هذا الوباء.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جهود البلدان المنكوبة والفقيرة في آن واحد لتجنب ازدهار الإتجار غير المشروع بالأسلحة ستتعوق بشكل حاد ما لم يدعمها المجتمع الدولي. وقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٩ زاي يعدّ تطويراً ساراً في مكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة. كما أن الاختتام الناجح للمفاوضات التي جرت في هيئة نزع السلاح بشأن المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في إطار قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حياء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، سيحمل إسهاماً كبيراً في الحد من الإتجار غير المشروع بالأسلحة، إن لم يكن في وقته بالكامل.

واسمحوا لي، في الختام، أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي حتى الآن للنهج الحالي الذي تتبعه اللجنة

الهادئ، الذين هم أكثر عرضة لأي عواقب خطيرة مباشرة للتجارب النووية.

ولذلك، فإننا نود مرة أخرى أن نهيب بالدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية أن تعود إلى رشدتها وتدرك بصورة جادة مسؤولياتها في الإطار العالمي بأن تنهي فوراً هذه البلية النووية.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أود أن أكرر موقفنا بشأن المسألة النووية في كوريا الشمالية. ولكنني أتمنى لو أن أحداً أشار بإيجاز إلى مسألة الأسلحة الكيميائية. ويبلغ صدري أن لاحظ أو وفدت كوريا الشمالية ادعى بأنهم يعارضون الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، أأمل بإخلاص أن تدعم كوريا الشمالية هذه النقطة وأن تثبت الشفافية في مسألة الأسلحة الكيميائية عن طريق الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس باليابا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يودأخذ الكلمة مرة ثانية لممارسة حق الرد. وأذكره بأن المدة المحددة له ستكون خمس دقائق.

السيد كيم تشينغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى أقول إن التوقيع على الاتفاقية حقنا السيادي. وكوريا الجنوبية لا يحق لها أن تملّى علينا ما نفعله. وبينما تدمير جميع الأسلحة الكيميائية والنووية المكدسة في القواعد العسكرية في كوريا الجنوبية، وهي أسلحة جلبت من الخارج.

رفعت الجلسة الساعة ١٧١٠

إن المسألة النووية قضية يجب على كوريا الجنوبية الاستعمارية ألا تقدم نفسها فيها.

السيدة بورجوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا أود أن أخيب آمال وتوقعات هذه اللجنة بالإحجام عن ممارسة حق الرد مرة أخرى. لقد انتقدت الوفود مرّة ثانية اليوم السلسلة الأخيرة من التجارب النووية التي أجرتها فرنسا. وسوف أقتصر على إ حالـة تلك الوفود إلى بياناتي السابقة المتعلقة، أولاً وبصورة خاصة، بحقيقة أن تصريحـنا يتمشـى مع روح ونص التزامـاتـنا الدوليـة، وثـانياً، بالـتقدـمـ الحـاسمـ صـوبـ الحـظرـ العـالـميـ الشـاملـ للـتجـارـبـ الـنوـويـةـ، الـذـيـ أـسـهـمـتـ فـيهـ بـلـادـيـ بـالـاعـلـانـ عـنـ أـنـنـاـ اـخـرـفــاـ خـيـارـ الصـفـرـ وـبـاتـخـاذـ قـرـارـ بـالـتـخـلـيـ عـنـ الـتجـارـبـ الـنوـويـةـ، أـيـ قـبـلـ التـوقـعـ عـلـىـ الـمعـاهـدـةـ الـتـيـ نـرـغـبـ جـمـيـعاـ فـيـ روـيـتـهاـ هـنـاـ وـالـتـيـ لـاـ نـدـخـرـ وـسـعـاـ مـنـ أـجـلـ بـلـوغـهـاـ.

السيد لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أخذ الكلمة في ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلت به ممثلة فرنسا لتوها. إن وفد الفلبين يرغب في التأكيد على أن أية تجارب نووية جديدة تضر بعملية النهوض بالمناخ الدولي الذي يحتاج إليه من أجل تشجيع زيادة تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. ولهذا فإننا ندين بشدة، ونعارض باستمرار معارضة قوية، أية تجارب نووية جديدة في أي مكان على كوكبنا، تحت أية ذريعة وفهي سبب، بما في ذلك ما يسمى سلامـةـ وـمـوـثـقـةـ الأـسـلـحـةـ الـنوـويـةـ.

إنـاـ تـأـمـلـ بـإـخـلـاـصـ أـنـ تـمـعـنـ الدـوـلـ الـمـعـنـيةـ الـحـائـزةـ لـالـأـسـلـحـةـ الـنوـويـةـ الـنـظـرـ فـيـ الـمـخـاـوـفـ وـالـمـشـاعـرـ الـتـيـ أـعـرـبـ عـنـهـاـ بـوـضـوـحـ تـامـ أـعـضـاءـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ، وـخـاصـةـ أـصـدـقـاؤـنـاـ وـجـيـرـانـاـ فـيـ مـنـطـقـةـ جـنـوبـ الـمـحـيـطـ